



فؤادة " Watch " بتعمل إيه ؟

مبادرة حقوقية لمراقبة ورصد أداء الرئيس المنتخب تجاة قضايا المرأة وحقوق الإنسان ..

فؤادة " Watch " بتعنى إيه ؟

فؤادة هي اللي فتحت الهاويس اللي فتح باب الحرية ... فؤادة هي الست المصرية اللي فتحت وحافظت على الحرية ولقمة العيش ووقفت قدام "عتريس " فؤادة صارت مثلاً ودلالة على كل من يحاول الوقوف في وجه الجبروت.

للإبلاغ عن أى إنتهاك الخط الساخن : 01150118822



التقرير الثالث لرصد أداء السيد رئيس الجمهورية ومؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية تجاه
حقوق المرأة وقضايا حقوق الإنسان

"في الفترة من 13 أغسطس إلى 5 سبتمبر 2012"

(إختيار معيب للمرأة في فريق الرئاسة ، ورئيس الجمهورية الغائب الحاضر)

تم حصر المعلومات وجمعها وتحليلها بمعرفة مركز وسائل الإتصال الملائمة من أجل التنمية - أكت

المقدمة

خلال الفترة الوجيزة الماضية ونحن نرى مظاهر التدين الظاهري والتشدد الديني تتزايد وتتنامي في المجتمع المصري بشكل واسع ، وفي الوقت ذاته نرى إضمحلال المنظومة الأخلاقية والقيم العامة للفرد داخل المجتمع مما يدل على إنحراف مجتمعي وتردى للأوضاع الثقافية والإجتماعية والإقتصادية .

وجاء قرار السيد رئيس الجمهورية / محمد مرسى بتشكيل فريق رئاسي ومساعديين له دلالة فارقة وتأكيد على المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع إلا أن المعايير الخاصة بالتشكيل جاءت معيبة وغير مبرره أو مفهومه على الإطلاق ، فكان



نصيب النساء ثلاث سيدات أثنين منهن ينتمين إلى تيارات إسلاميه أصوليه ، والرئيس تراجع عن وعده بإختيار نائبه إمراة له.

كما جاء قرار رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي جاء محيياً لأمال وتطلعات الجماعة الحقوقية الوطنيه ، وإعتمد الإختيار على بعض الشخصيات التي تدعم وتكرث لحالات الفرز الطائفي والإنشقاق المجتمعي.

جاءت تصريحات د. أميمه كامل مستشار رئيس الجمهورية لشئون النساء محييه للأمال ومحطمه للطموحات لم تحمله من أفكار رجعية ونظرة دونيه للنساء جميعاً.

وطالعا خلال الفترة التي قام عليها التقرير العديد من المواقف الإحتجاجية الإجتماعية ، فقد خرج المعلمين من جديد يطالبون بحقوقهم المسلوبة ، وكذلك إجتمعت الجماعة الحقوقية المصرية في 9 سبتمبر 2012 في مؤتمر المشاركة الشعبية لإعداد الدستور الذي إجمعوا فيه على وجوب تمثيل كافة فئات الشعب والفئات المهمشة والأقليات تمثيلاً مشرفاً يليق بمصر وتاريخها ومجدها.

كما شاهدنا أحداث الفتنه المتعلقة بالفيلم المسيء لرسول الإسلام الكريم محمد بن عبدالله ، وما ترتب عنه من تظاهرات بدت في بادىء الأمر سلمية حتى تم رفع علم تنظيم القاعدة على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة عنوةً ، وبداء بعدها مواجهات داميه بين قوات الشرطة المصرية ومتظاهرين حاولوا إقتحام السفارة مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابه العشرات وإحداث تلافيات بممتلكات عامة والقبض على أكثر من 270 شخص في محيط السفارة وميدان التحرير.

القاهرة : 15 سبتمبر 2012

الرئيس وجولاته الأخيرة في رمضان

جاء بشريط الأخبارى التلفزيون المصرى 16 / 8 / 2012 أثناء خطاب رئيس الجمهورية :

- كلمة محمد مرسى على التلفزيون المصرى : الرئيس محمد مرسى يلقي كلمة بمناسبة نهاية شهر رمضان / يصف نفسه ، وجماعة الأخوان المسلمين بجمالى الخير المذكورين في سير الأولين وأنهم أهل القرآن. (خير)



- الرئاسة تنفى علاقتها بفتاوى قتل المتظاهرين. (خير)

التعليق المبادرة : وفي ظل نفى مؤسسة الرئاسة للفتاوى بقتل المتظاهرين التي صدرت قبيل تظاهرة 24 أغسطس والتي دعا لها النائب السابق بمجلس الشعب المنحل / محمد أبو حامد ، والإعلامى / توفيق عكاشة، فلم تجرم مؤسسة

الفريق الرئاسى وتمثيل النساء

طالب تحالف المنظمات النسوية المصرية، فى بيان له ، الفريق الرئاسى الجديد، بوضع قضايا النساء على أجندة عمله، تحقيقاً لمبدأ المواطنة.

وأعرب البيان عن صدمته الشديدة من ضعف نسبة تمثيل المرأة فى الفريق الرئاسى، والذي اقتصر على ثلاث سيدات هن باكينام الشرقاوى أستاذة العلوم السياسية، والدكتورة والكاتبة الصحفية سكينه فؤاد، والدكتور أميمة كامل، عضو اللجنة التأسيسية للدستور. وأشار البيان إلى أن نسبة التمثيل المحدودة للنساء فى الفريق الرئاسى لا تلبى طموحات ومطالب المنظمات النسائية فى زيادة تمثيل السيدات فى المواقع القيادية فى الدولة، كما أن الدكتور مرسى لم يف بوعوده بتعيين امرأة فى منصب نائب الرئيس، وأضاف البيان أن تشكيل الفريق الرئاسى جاء ليثبت أن النساء لسن على أجندة الرئيس، فضلاً عن أن غالبية من وقع عليهم الاختيار ينتمين إلى تيار الإسلام السياسى، وذلك على غير ما كان يجب أن يحدث بأن يتضمن سيدات من تيارات سياسية متنوعة .

وأعرب البيان عن دهشته الشديدة من تصريحات الدكتور باكينام الشرقاوى، والتي تم تعيينها فى منصب مساعد رئيس الجمهورية، عن عدم وجود منظمات نسوية فى مصر، مقارنة بتونس، وأن أوضاع النساء فى مصر تحسنت، مما ينبىء أنه إذا صحت هذه التصريحات أنها غير ملزمة بقضايا النساء.

ولفت البيان إلى أن معاناة وتهميش النساء المصريات مثبتة بالأرقام والإحصائيات من واقع التقارير الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن الدراسات الأكاديمية للجامعات ومراكز البحوث المصرية، والبحوث الميدانية لمنظمات المجتمع المدنى النسوية والتنمية والحقوقية، التي قدمت وتقدم صورة واقعية عن التمييز الذى تواجهه المرأة المصرية فى مختلف مجالات التعليم والعمل والصحة والضمان الاجتماعى والأحوال الشخصية، وغيرها من المجالات، الأمر الذى قد يعنى أن صورة خاطئة عن أوضاع النساء المصريات ستنقل للرئيس وفريقه الرئاسى وأشاد البيان بتعيين الكاتبة سكينه فؤاد فى منصب مستشار الرئيس، لأن توجهاتها مناصرة لحقوق المرأة، كما أنها على علم بأوضاع منظمات المجتمع المدنى وقضايا النساء.

وطالب البيان مستشارى رئيس الجمهورية بتبنى آليات وسياسات عمل قائمة على مبدأ المواطنة لتبنى قضايا المرأة المصرية وحل مشاكلها، كما يطالب التحالف رئيس الجمهورية بزيادة أعداد النساء عندما يستكمل التشكيل النهائى للمجلس الرئاسى، واضعاً قضايا المرأة على أجندة عمله.

يذكر أن التحالف يضم 16 منظمة نسوية وتأسس فى فبراير 2011



مستشارة رئيس الجمهورية لشئون المرأة : سأقول للرئيس لا يجوز ختان الإناث قبل سن البلوغ

عقب إعلان السيد رئيس الجمهورية عن إختيار فريق معاون له ، وكذلك فريق من المستشارين لعدد من الملفات السياسية والإجتماعية الهامة خرجت علينا د. أميمه كامل أستاذ الصحة العامة بكلية الطب جامعة القاهرة ، وعضو الهيئة العليا بحزب الحرية والعدالة والتي تم إختيارها كمستشارة لرئاسة الجمهورية مختصة في شئون النساء وأدلت بتصريحات إعلاميه لعدد من وسائل الإعلام خاصة المقروئه منها أثارت جدلاً واسعاً حولها وحول نظرتها للنساء وحقوقهن ، وقد نفت بعد ذلك د. أميمه كامل العديد من التصريحات المشينه التي نسبت لها ، وعلى الرغم من ذلك فإن ما لم تنفيه أشد وطأه وأصعب حالاً مما نفت .

ففي حديثها الشهير مع جريدة التحرير المستقلة في العدد الصادر في 5 سبتمبر حين تم سؤالها عن موقفها من إتفاقية مناهضة كافة أشكال العنف ضد النساء والمعروفة باسم (السيداو) قالت : إنها جيدة في مجملها ولكننا نرفضها لما فيها من تناقض لا يتفق مع عاداتنا وثقافتنا الشرقية خاصة ما يتعلق بالصحة الإيجابية للمرهقين على حد قولها .

وبسؤالها عن قضية ختان الإناث وما يتعرض له الإسلام السياسي من إنتقادات واسعه جراء هذه القضية علقت وقالت : (من لم يتحدث لها علمية ختان الإناث فيماتها ناقص).

وإن كان الحديث الذي أجرى معها في هذه الجريدة وغيره من الوسائل الإعلاميه المختلفه يحتوي على سقطات بالغه في حق عموم النساء ، فنؤكد على أن المعايير التي إرتكز عليها رئيس الجمهورية في إختيار معاونيه لم ترتقى إلى أى قواعد علميه أو خبرات عمليه حقيقية بل إرتكزت جميعها على أهل الثقة والجماعة والعشيرة.

التحرش الجنسي ظاهرة وعلاج

شهدت الأونه الأخيرة في مصر تامة ظاهرة التحرش الجنسي وإستفحالها ، وقد وقع العديد من حالات التحرش الجنسي الجماعي خلال عيد الفطر الماضي مما دفع مبادرة (فؤادة) إلى الإعلان عن غرفة عمليات لتلقى البلاغات من المتحرش بهن وتوثيقها وتقديم الدعم القانوني وجاء التقرير النهائي عقب أيام العيد يحتوي على مايلي :

على مدار أيام عيد الفطر الثلاثة

تلقت غرفة العمليات إجمالي 53 مكالمه وتم التحقق من صحه 35 مكالمه من فتيات ونساء أعمارهن تتراوح من 18 وحتى 25 عاماً أبلغوا جميعهن عن تعرضهن لحالات التحرش الجنسي (باللمس لأماكن خاصة من أجسادهن)، علاوه على وابل من الكلمات البذيئه والهروله خلف الفتيات من قبل المتحرشين والتي وصفت بأنها حالات من الهياج والتحرش الجماعي الصادر من قبل صبيه تتراوح أعمارهم من 8 سنوات وحتى 18 سنة على الأكثر .



وحول الحديث معهن من أجل تحرير محاضر تجاه المحترشين جاءت ردود أفعال الفتيات جميعها رافضة ومتباينة في الأسباب:
- منهن من رأت أن تحرير محضر قد يعود سلباً عليها من قبل الأسرة وهو ما قد يزيد من حاله عدم السماح لهن بالخروج مجدداً أو التضييق على حريتهن الشخصية.

- منهن من ذهبن إلى خوفهن من أن يتوعدنها المتحرش وأهله في ظل الغياب الأمني الذي تشهده البلاد.
- منهن من خشيت الوصمه من قبل المجتمع ورتبتين أنه من الممكن لومهن وإتهامهن بإثارة غرائز الشباب.

معلومات تم حصرها من خلال زيارات ميدانية للمبادرة :

شهدت منطقة وسط البلد أكبر حوادث تحرش خلال فترة العيد وكانت ابرز الأماكن التي تعد من البؤر لتجمعات المتحرشين شارع طلعت حرب وخاصة أمام مول طلعت حرب لكثرة وجود الباعة الجائلين وتردد العديد من الفتيات على المول من أجل التنزه مما يجعل من المكان ملازماً لكل متحرش يبحث عن صيده ليفترسها ، وكما شوهدت وقائع تحرش جماعية أمام سينما مترو بنفس الشارع (طلعت حرب) وشوهدت مجموعات شبابيه تندد بظاهرة التحرش تابعيين لحزب الدستور ، ومجموعات مناهضة للتحرش بنهاية شارع طلعت حرب مع تقاطع 26 يوليو ، كما شهدت أيضاً بعض محطات مترو الأنفاق وجود فتيات وشباب يقومون بملاحقة المتحرشين وتسليمهم للأجهزة الأمنية وكانت أشهر المحطات التي لاقت تواجد للمناهضين للتحرش (محطة الشهداء - محطة السادات - محطة جمال عبدالناصر). كما شوهدت وقائع تحرش لفظي وجنسي بالفتيات والإناث بطول كورنيش النيل من أمام ماسبيرو وحتى منطقة المظلات على الرغم من التواجد الأمني الطفيف إلا أن التدخل الأمني يتقصر على فض تجمعات المتحرشين وإلقاء القبض على بعضهم وتحرير محاضر بتهم مثل الفعل الفاضح بالطريق العام ، أو محاضر شغب دون وجود للفتيات المتحرشات أو إثبات الوقائع التي حدثت ضد الفتيات. وأكد نشطاء ومهتمين بالشأن العام والعمل الإجتماعي من خلال مواقع التواصل الإجتماعي وشهادات حيه كتبت وسجلت على مدار الثلاث أيام الماضية حول أن ظاهرة التحرش التي تشهدها مصر حالياً وخاصة في الأعياد والمناسبات الإجتماعية ظاهرة في غاية الخطورة وخاصة فيما يتعلق بسلوك المتحرش ذاته من جرأه وتبجح وأتيان الأفعال المشينه جهراً والصياح التجمهر للتحرش بالفتيات وهو ما يعد منحني خطيراً في السلوك الإجتماعي للمجتمع ككل.

هذا وقد ظهرت بعض الدعوات إلى توقيع عقوبات بدنيه على المتحرشين دون أى نص تشريعي ، وهو ما يعد أمراً مرفوضاً لعدم إتساقه مع القيم الحقوقية والإنسانية.

كما تناقلت وسائل الإعلام البديلة والتقليدية ردود أفعال غير منطقية من قبل بعض المشايخ والدعاة المشتددين الذين أرجعوا تنامي هذه الظاهرة السلبية وانتشارها على عاتق النساء وحدهن متهمين عموم النساء والفتيات بالتعري والإباحيه مما يثير غرائز الشباب والصبيه مشددين على معالجة الأمر بمنع الإختلاط بين الجنسين والدعوة على إستحياء بزى موحد للنساء بمرجعية إسلاميه حسب وصفهم، كما إتحموا المناهضيين للظاهرة والمتمسكين بحق الفتيات والإناث بشوارع أمنه خاليه من التحرش بالديانة.

التوصيات:

- إستصدار تشريع عاجل من قبل رئيس الجمهورية بمعاونه الخبراء النفسيين والإجتماعيين للحد من ظاهرة التحرش الجنسي في الشارع المصري.
- الإعداد والتنظيم لحمالات وتوعيه وإعلاميه بمخاطر تلك الظاهرة والعمل على التصدي لها.



- أن تتحمل وزارة الداخلية مسؤوليتها كاملة كمؤسسة تنفيذية تقوم بتطبيق صحيح القانون وسرعة الإنشار لقوات الأمن بشكل جيد في الشوارع لردع المتحرشين والخارجون على القانون.

1

نساء مصر يتوحدن للمطالبة بحقوقهن

دعت المفكرة والناشطة د. نوال السعدواى عموم النساء والرجال إلى التوحد والإحتشاد تحت لواء واحد لمناصرة قضايا المرأة وحقوقها بشكل أكثر فاعليه وتأثير في ظل تنامي تيارات الإسلام السياسى وطالبت الناشطات والمنظمات والجمعيات التي تعمل على حقوق المرأة ومناهضة العنف والتمييز تجاه النساء إلى الإجتمع يوم الخامس من سبتمبر بمقهى ريش الثقافي وقدمت د. نوال السعدواى ورقة عمل للنقاش حول الفكرة وآليات التنفيذ تضمنت العديد من النقاط الجوهرية والحاسمة :

لماذا هذه الحركة ؟

النساء ، نصف المجتمع ، في مصر ، وكل شعوب العالم ، يقدمن أرواحهن ودماءهن في الثورات الشعبية ، من أجل الحرية والعدالة والكرامة ، و ضد القهر وكافة أشكال الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والعائلي والجنسي والثقافي والأخلاقي وغيرها ، نحن نعيش في عالم واحد محكوم بنظام واحد ، قائم على العنف والارهاب والاستغلال والظلم ، خاصة للنساء والفقراء والمهاجرين ، لهذا أصبح النضال ضد هذا النظام عالميا ومحليا ، تتضمن فيه شعوب العالم ، نساءا ورجالا ، من أجل العدالة والمساواة الكاملة بين البشر بصرف النظر عن الجنس أو الطبقة أو الجنسية أو العرق أو الدين أو العقيدة أو غيرها أصبحت النساء في عدد من البلاد (أسبانيا والسويد والنرويج وغيرها) تمثل ٥٠ % من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وغيرها من المهئات الرسمية والشعبية مصر مهد الحضارة الانسانية ليست أقل من هذه البلاد

توحيد الحركة النسائية المصرية داخل قوة سياسية اجتماعية خلاقة مبدعة ومؤثرة في جميع المجالات العامة والخاصة

ادخال مادة جديدة في الدستور المصري الجديد تنص على المساواة الكاملة بين النساء والرجال في كافة الحقوق والواجبات العامة والخاصة ، في الدولة والأسرة وغيرها من المؤسسات

النساء تكون لهن نسبة ٥٠ % (أو علي الأقل ٣٠ %) في جميع المجالس والهيئات التنفيذية و النيابة والقضائية والتشريعية والحزبية والعلمية والفنية وغيرها



تصحيح المفاهيم عن قضية تحرير النساء ، هي قضية سياسية اجتماعية اقتصادية ثقافية جنسية أخلاقية اعلامية وعلمية ،

هذا وقد إستقر الحاضرون في الإجتماع على مايلي :

إعلان تأسيس الحركة النسائية المصرية

اجتمع ممثلو منظمات نسائية مصرية و حقوقية و قوى سياسية لتأسيس "الحركة النسائية المصرية" يوم الاربعاء 2012/9/5 تهدف الحركة الى تنسيق العمل بين جميع الأعضاء للنهوض و الدفاع عن المرأة المصرية، و تهدف الحركة أيضاً للتصدى للهجمة الظلامية التي تُشن حالياً ضد كافة اشكال الحقوق و الحريات العامة و الفردية و خاصة حقوق المرأة المصرية، و تؤمن الحركة ان الدفاع عن الحريات مرتبط بشكل مباشر بالدفاع عن الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية للمواطنين جميعاً رجالاً و نساءً سواء لتلبية شعار الثورة من عيش، حرية، عدالة اجتماعية للجميع.

و تبني "الحركة النسائية المصرية" عملها علي تاريخ وطني طويل لنضال المرأة المصرية منذ قرن من الزمان، أسفر عن مكسبات دستورية و قانونية و سياسية و اجتماعية. و الحركة علي دراية ان الطريق امامنا ما زال طويل لإبداع حلول و سياسات جديدة تليق بمواطنات مصر ما بعد الثورة، فالرجوع الي الخلف الآن لا مكان له في مصر الجديدة.

و قد قرر المجتمعات و المجتمعون العمل سوياً بشكل بناء لتنسيق جميع الجهود المختلفة و الرامية للنهوض بشأن المرأة المصرية، و لن تتهاون الحركة في شن حملات محلية و اقليمية و دولية ضد القوى الرجعية المتمسحة بالدين و الساعية لاجهاض ثورة 25 يناير و الانقضاء على حريات و حقوق المواطنات و المواطنين . و اذا لزم الأمر فستقوم الحركة بتبني كافة طرق التصعيد و الإحتجاج السلمى في مواجهة اي نظام يدعم الفكر الظلامى تشريعياً و اعلامياً و سياسياً. و تدعو الحركة النسائية المصرية كافة منظمات المجتمع المدني و الأحزاب و القوى السياسية للتضامن معها و الإنضمام اليها لانه لا وطن حر بلا مواطنات أحرار.

وشكلت الحركة أربع لجان نوعية على النحو التالي :

اللجان الداخلية للحركة النسائية المصرية

لجنة التعاون الدولي:

نادية رفعت "المقررة" ، اقبال بركة ، مى الشلقاني ، مها ثروت ، إيمان الخضيرى ، مديحة قاسم ، منى قرشى ، ماجدة سعيد.

لجنة التحرك الجماهيري:

نهاد أبو القمصان ، كريمة كمال ،مارجريت عازر ،عزة كامل ، نادية رفعت ، مها أحمد ثروت ، إيمان الخضيرى ، هدى بدران ، فتحية العسال ، مروة شرف الدين.

لجنة الوثيقة:

هدى بدران ، عزة كامل ، نادية رفعت

لجنة الأعلام:



كريمة كمال "المقررة" ، نوال مصطفى ، نور الهدى ، سحر عبد الرحمن ، عزة كمال.
لجنة السكرتارية:

نادية رفعت ، ماجدة سعيد ، عماد ذكرى ، هرماس فوزى ، محمد متولى ، عمر أحمد ، منة أحمد ، سالى الحق.
كما تقرر التنسيق والحشد لمسيرة 4 أكتوبر مع باقى المبادرات والمنظمات الأخرى.

مسيرة 4 أكتوبر ومطالب نساء مصر

دعت مبادرة فؤادة Watch

جميع المنظمات النسوية والمبادرات المناهضة للتحرش إلى التنسيق والتعاون المستمر من أجل الحشد الجماهيري والتشبيك مع مجموعة العمل المناهضة للعنف الجنسى للوقوف على مسودة تشريع قانوني يجرم ظاهرة التحرش الجنسى ، وتقدم مشروع القانون إلى مؤسسة الرئاسة فى 4 أكتوبر 2012 من خلال مسيرة نسائية حاشدة ، ومع تدشين الحركة النسائية المصرية أصبحت الدعوة إلى اليوم تحمل فى طياتها مشروع قانون يجرم العنف الجنسى ضد النساء بالإضافة إلى وثيقة مجمعة تحتوى على كافة مطالبات النساء وحقوقهن.

أخبار مجمعة :

2012 / 8 / 20

مصنع واصابه 9 فى مشاجرة بالإسـلحة النارية فى "جهينة" بسوهاج

2012/ 8 / 20

القبض على 5 مسلحين حاولوا سرقة سيارة نقل اموال بالدقهلية

2012 / 8 / 20

وزير الدفاع يتفقد الحالة الامنية بسيناء ويلتقى مشايخ القبائل

2012 / 8 / 20

السيى : القوات المسلحة تدعم سيناء بمليار جنية و5 محطات تحلية مياه

2012 / 8 / 21

تسمم أكثر من 1000 مواطن فى قرية بالمنوفية بسبب تلوث محطة مياه اهلية

2012 / 8 / 21

الامن يسيطر على مشاجرة بين عائلتين قبطية ومسلمة بعد اصابه 5 بالمنيا

2012 / 8 / 21

الصحة : المحجوزون ب " حميات منوف " بسبب المياه الملوثة 56 من قرية صنصنط



2012 / 8 / 22

السيطرة على حريق ضخم يدمر 4 طوابق تابعة لمصنع الالومنيوم بنجع حمادى

2012 / 8 / 22

ضبط موظف هاجم سفارة المانيا " انتقاما لنشر رسوم مسيئة للرسول "

2012 / 8 / 22

اعتقال 2 من المطلوبين أمنيا بالعريش فى إطار الحملة العسكرية بسيينا

2012 / 8 / 22

الصحة : مد خطة الاسعاف والطوارئ فى عيد الفطر لتامين مظاهرات 8 / 24

2012 / 8 / 23

الجنابات تأمر بحبس رئيس تحرير "الدستور" على ذمة قضية " إهانة الرئيس "

2012/ 8 / 23

قناة السويس تحقق اعلى إيرادا يومى فى تاريخها بـ 120 مليون جنية

2012 / 8 / 23

ترحيل رئيس تحرير "الدستور" لسجن طرة تنفيذا لقرار حسبه

2012 / 8 / 23

مرسى يصدر قرارا بقانون إلغاء الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر

2012 / 8 / 24

مجهولون يطلقون النار على كمينى "الزهور" و "المزرعة" بالعريش دون إصابات

2012 / 8 / 24

اشتباكات بين مؤيدين ومعارضين لـ " مرسى " فى "التحرير" بالأسلحة البيضاء

02-09-2012 / 8 / 24

إخلاء سبيل مدير تحرير "الفجر" بعد التحقيق معه فى سب " مرشد الإخوان "

2012 / 8 / 24

الصحة : 7 مصابين فى مظاهرات الجمعة بعضهم ب الخراطوش

2012 / 8 / 24

المتظاهرون امام الاتحادية يقطعون طريق صلاح سالم ويعلنون بدء الاعتصام

2012 / 8 / 24

استمرار اعتصام العشرات امام الاتحادية وتكثيف الاجراءات الامنية

2012 / 8 / 25

حبس المتهمين باقتحام معبر رفح 4 ايام على ذمة التحقيق

2012 / 8 / 25

مواطن يشعل النار فى نفسه امام الاتحادية بسبب خلافات العمل



2012 / 8 / 26

السجن 5 سنوات لمتهم باحداث سفارة اسرائيل وسنة مع ايقاف التنفيذ لآخرين

2012 / 8 / 26

احالة بلاغ يتهم ابو حامد بالتحريض على قلب نظام الحكم لامن الدولة .

2012 / 8 / 26

اطلاق نار كثيف عل كمين بالشيخ زويد شمال سيناء

2012 / 8 / 27

سرقة 277 الف جنيه من مكتب بريد بشبرا الخيمة يعد اختطاف مديره

2012 / 8 / 27

فريق الرئاسة 4 مساعدين و 17 مستشارا بينهم العريان والعوا وجويده

2012 / 8 / 28

مرسى يلتقى الرئيس الصينى فى بكين ويوقع 8 اتفاقيات اقتصادية

2012 / 8 / 28

سطو مسلح على سيارة شركة مقاولات بالنزهة وسرقة 750 الف جنيه

2012 / 8 / 29

تايد السجن عامين للواء امن مركزة اثلغ سى دى خاصة بقتل المتظاهرين

2012 / 8 / 29

البحرية تنتشل 10 جثث جديدة من ضحايا مركب المهجرة غير الشرعية

2012 / 8 / 30

اصابه جنديين امن مركزى خلال اشتباكات مع مهربين على حدود جنوب رفح

2012 / 8 / 30

النيابة تحيل بلاغا ضد موافى للقضاء العسكرى لتقصيرة فى احداث رفح

2012 / 8 / 31

اطلاق نار على كمين الريسة بالعريش للمرة ال 33 دون وقوع اصابات

مؤتمر المشاركة الشعبية فى إعداد دستور جمهورية مصر العربية 2012

أقام مركز وسائل الإتصال الملائمة من أجل التنمية - أكت ، برلمان النساء بالشراكة والتعاون مع الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، والمركز المصرى للحقوق الاقتصادية والإجتماعية ، وتحالف المنظمات النسوية ، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير ، ومؤسسة قضايا



المرأة ، رابطه المرأة العربية ، الإئتلاف المصرى لدعم لحقوق الطفل ، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ومبادرة عمال وفلاحيين ، ومؤسسة وثائق حقوقية .. " مؤتمر المشاركة الشعبية لإعداد دستور جمهورية مصر العربية 2012 " فقد عملت جميع المنظمات والمبادرات من خلال فرق العمل المختلفة والفئات الإجتماعية التى على تواصل دائم معها على صياغة وثائق تتعلق بمطالب كافة الفئات الممثلة لبيئه المجتمع المصرى فى دستور مصر الجديد وأقيم المؤتمر يوم الأحد الموافق 9 سبتمبر 2012 ، والذى حضره ممثلين عن كافة طوائف الشعب وجميع المراكز والمنظمات التى أعدت وشاركت فى وثائق وأوراق سياسات معنيه بضمان حقوق وحرية الأفراد والفئات المهمشة بالدستور الجديد.

وخرجت الجماعة الحقوقية المنظمة للمؤتمر ببيان ختامى أعلنوا فيه موقفهم من تأسيسية الدستور القائمة ، وكذلك موقفهم من المواد التى طرحت لحوار مجتمعى فحاء البيان الختامى كما يلي :

الاعلان الختامى لاعمال

مؤتمر المشاركة الشعبية فى إعداد دستور جمهورية مصر العربية 2012

لا شيء يشبه الأمس، هواء الصباح غير الهواء، وليل المساء يطول...، الميادين تتنوع تمتلئ بطاقة تتحول إلى جلبة مستمرة من الحراك الدائم، وجوه النساء والرجال من كل الأطياف والأعمار، منهم من نحتت الشمس ثيابها، آخرون ابتسمت على وجوههم الدهشة والحيرة، والبعض الآخر انحمرت دموعه على ثكلاه من الشهداء والشهديات، يسكنهم عشق الوطن يملأ قلوبهم وأجسادهم النحيلة، متعشون للعيش وللحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، يتوهجون ويتماوجون كتل حاشدة، نائرة، دافقة، تتمدد الآمال، وتتمدد بهم سماء الحلم، إنه الطوق الأبدى للتحرر، إنهم نساء ورجال مصر الذين رسموا بصوتهم وقلوبهم وأقلامهم تصوراتهم وأرائهم عن دستور مصر الجديد.

على مدار ما يقارب من تسعة أشهر قامت الائتلافات والمنظمات والجمعيات التي تعمل في المجالات المختلفة (تحالف المنظمات النسوية الذي يضم ستة عشر منظمة- الإئتلاف المصرى لحقوق الطفل الذي يضم مائه جمعية ومنظمة- الإتحاد النوعي لنساء مصر- رابطة المرأة العربية- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية- مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية - مركز قضايا المرأة المصرية- ملتقى المرأة والذاكرة- مؤسسة المرأة الجديدة- مؤسسة حرية الفكر والتعبير- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية- جبهة الإبداع- المبادرة الشخصية لحقوق الإنسان، مؤتمر عمال مصر الديمقراطي- مبادرة عمال وفلاحون يكتبون دستورهم- مبادرة جامعة القاهرة لإعداد الدستور- الإتحاد المصرى للنقابات المستقلة - اتحاد الفلاحين المصريين - مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة- مؤسسة وادي النيل لرعاية عمال المحاجر، وغيرهم كثيرون)، بعقد حوارات مجتمعية موسعة عبر اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات الجماهيرية والإعلامية والنزول إلى المحافظات المختلفة للتشاور مع نساء ورجال مصر من الفئات المختلفة عمال، طلاب، فلاحين، مهنيين، صيادين، أطباء، مهندسين، فنانيين، مبدعين، ذوى إحتياجات خاصة، أدباء، إعلاميين، سكان نوبة أصليين وغيرهم العديد من فئات الشعب المصرى المختلفة، وإستخدام الوسائل الإعلامية المتنوعة لتقديم رؤية متكاملة لأهم المبادئ والأحكام الأساسية التي يجب مراعاتها في كتابة الدستور المصرى الجديد، وكذلك الحقوق ومصالح الفئات الإجتماعية المختلفة، والتصدي لكل المحاولات التي تريد أن تصبغ على الدستور المصرى صبغة دينية وتحميد به عن بلوغ مسار الدولة المدنية التي تعتمد على قيم التمدن والحداثة، وتستفيد من التراث الانساني العظيم بكل ما احتواه من فلسفات وديانات.



وذلك استلهاماً من التجارب التاريخية التي نخبرنا أن عملية صياغة الدساتير والقوانين في كافة الدول التي تمر بمراحل إنتقالية لا تتم في غرف مغلقة بين مجموعة من المتخصصين في القوانين والفقهاء الدستوري، ولكنها تتم من خلال عملية تشار وحوار مجتمعي واسع مع المواطنين/ات من أجل تكريس مبادئ الحكم الرشيد وإدارة الشؤون العامة من خلال الناس ومن أجلهم على أساس إحترام الكرامة الإنسانية والمساواة بينهم جميعاً، وهذه العملية الديمقراطية تشكل حجر الزاوية في مرحلة إعداد الدستور وجزء أساسي من المرحلة الانتقالية وتساهم في أن تكون قواعد الدستور معبره عن روح وضمير الأمة وكفالة حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأقليات والفئات المهمشة والضعيفة. ومن أهم التجارب التي إعتمدت أسلوب المشاركة والحوار المجتمعي على سبيل المثال وليس الحصر تجربة إعداد دستور جنوب أفريقيا لعام 1996، وتجربة فنزويلا في صياغة حقوق الأقليات عام 1999

لقد إستغرق إنجاز الدستور النهائي لجنوب أفريقيا سبع سنوات من (1989 – 1996) وقد سعت جنوب أفريقيا إلى مشاركة المواطنين/ات عبر إستخدام وسائل مبتكرة ومتنوعة منها حملات في وسائل الإعلام وحملات إعلانية في الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون وعلى الحافلات، ومن خلال الصحيفة التي نشرتها الجمعية التأسيسية، وتبسيط القضايا والنود من خلال الرسوم الكرتونية، ومواقع الإنترنت، بالإضافة إلى مؤتمرات وإجتماعات عامة، ويادر ممثلوا الشعب المنتخبون في الجمعية التأسيسية بالاتصال بالناس وتثقيفهم ودعوتهم لإبداء وجهات نظرهم مما مكن من ليس له صوتاً وخاصة النساء والفقراء والمهمشين والقيادات القبلية أن يصل إلى المسؤولين ويشترك في الحوار من أجل أن توضع إحتياجاته ومصالحه في الدستور الجديد، وتلقت الجمعية التأسيسية بين أعوام (1994 – 1996) مليوني إقتراح من جانب الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات والجمعيات المهنية وأصحاب المصالح الأخرى.

وتعتبر تجره فنزويلا التي أعطت الإعتراف الكامل بحقوق السكان الأصليين وخاصة حق المواطنة من الدروس الناجحة والجيدة والتي يتم الإسترشاد بها، فقد تمت الموافقة على دستور جديد في فنزويلا عام 1999 وقد صاغت نص هذا الدستور الجمعية الوطنية الدستورية، والتي تم إنتخاب أعضائها الـ 131 بالإقتراع العام وكان من بينهم ثلاثة فقط يمثلون السكان الأصليين ومجتمعاتهم، وفي سبتمبر عام 1999 قدمت منظمات السكان الأصليين من مختلف أنحاء فنزويلا وثيقة تتضمن مقترحاتها الرئيسية بشأن الدستور الجديد إلى رئيس الجمهورية، وبعد دراسة هذه المقترحات تم الأخذ بمعظمها وتم إدراج فصل خاص بحقوق السكان الأصليين في مشروع الدستور، وقد إعتضت لجنة الأمن والدفاع في الجمعية الدستورية التي ترأسها جماعة من ضباط الجيش على إقتراح السكان الأصليين زاعمة أن هذا يشكل خطراً على سيادة البلاد وأنه لا يجوز إستخدام تعبير (الشعوب الأصلية) لأن الشعب الفنزويلي شعب واحد ولا يمكن تجزأته، وبعد مفاوضات عسيرة تم التوصل إلى إتفاق قبلت بموجبه لجنة الأمن والدفاع مصطلح الشعوب الأصلية مع إضافة مادة توضح أن الشعوب الأصلية هي جزء من دولة فنزويلا وأن شعبها شعب واحد كامل السيادة، ولا يتجزأ، وأن إستعمال مصطلح الشعوب الأصلية لا يحمل دلالات مصطلح (الشعوب) المستخدم في القانون الدولي.

من ذلك المنظور، واستناداً إلى تلك التجارب والخبرات تم اليوم استعراض مجهودات المجتمع المدني المصري (المحدودة) التي أجمعت كل الوثائق في مؤتمر المشاركة الشعبية لإعداد الدستور المنعقد في القاهرة 9 سبتمبر 2012 على أن الدستور المصري الجديد يجب أن يراعي الأحكام والمبادئ العامة الآتية:

أولاً: أن مصر أمة متعددة الأديان والمذاهب والأعراق والثقافات متشعبة بوحدها الوطنية والترايبية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها، وهذه الهوية المصرية الواحدة متعددة الأبعاد والجذور الحضارية وعلى الدستور أن يكفل هذه التعددية التي هي من أهم مصادر ثراء وخصوصية الشخصية المصرية من أجل مجتمع ينعم فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.



ثانياً: يجب أن يتم صياغة الدستور ليعبر عن روح الثورة واحترام حقوق الإنسان وأن تعكس بنوده تعزيز إقامة دولة مدنية حديثة تقوم على المواطنة وتأسيس حكم ديمقراطي يقوم على الفصل الحقيقي بين السلطات وإنهاء الهيمنة المطلقة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية، ووضع حد للسلطات المطلقة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية وضمان تداول السلطة وإطلاق وحماية الحريات العامة وعلى رأسها الحريات السياسية والمدنية وفي الصدارة منها حرية التعبير والتنظيم وتشكيل الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك يجب التأكيد على أن إلغاء كافة أشكال التمييز بين المواطنين ليس على أساس الجنس فقط وإنما على أي أسس طبقية أو عرقية أو عقائدية أو أيولوجية هو سبيل تحقيق المواطنة للجميع، بالإضافة إلى ضمان حرية الدين والعقيدة لكل المواطنين والمواطنات دون تمييز وتجرم التحريض على الكراهية الدينية والمعتقد الطائفي.

ثالثاً: يجب أن تسعوا الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، بما تتضمنه من عهود ومواثيق وبروتوكولات تم التوقيع والتصديق عليها من قبل السلطات المصرية على التشريعات الوطنية وألا تكون هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية قابلة للتعديل أو التعطيل بمقتضى أي قانون لاحق لها، وكذلك يجب التأكيد في بنود الدستور على ضمان استقلالية مؤسسات الإعلام المملوكة للدولة عن السلطة التنفيذية.

رابعاً: يجب اتخاذ التدابير التشريعية الكفيلة بحظر إحالة المدنيين والمدنيات للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية والاستثنائية، وحصر اختصاص القضاء العسكري بمحاكمة العسكريين بارتكاب جرائم أو مخالفات داخل وحداتهم أو تحمل بمقتضيات وظائفهم.

خامساً: إن بناء الدولة الديمقراطية لا يستقيم إلا بإقرار مبدأ المساواة وعدم التمييز بين النساء والرجال الذي هو من الثوابت التي ينبغي أن يرتكز عليها الدستور.

سادساً: يجب الإقرار بالمشاركة المجتمعية في التشريع والمراقبة ومساءلة المسؤولين فيما يتصل بالحقوق الواردة في الدستور والقوانين وإتاحة أوسع مشاركة لإصحاب الحقوق واللجان الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وإعطائها دوراً فعالاً في إدارة شؤون المجتمع ومراقبة أعمال الحقوق مع تأمين حق المجتمع في المعرفة وتداول المعلومات، كما أنه يجب اعتبار الحقوق الواردة في الدستور حدود دنيا لكل من النساء والرجال في مصر قابلة للزيادة والتطوير ولا يجوز الانتقاص منها لإى سبب.

كما تضمنت هذه الوثائق التي ساهم فيها ممثلون وممثلات عن كافة طوائف المجتمع المصري الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحق في التنمية.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتضمن :

- الحق في حصول كل مواطن ومواطنة قادرين علي العمل, على فرصة عمل حقيقية وبأجر عادل وكاف.
- الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية.
- حق كل شخص في تكوين النقابات بالإشتراك مع آخرين وفي الإنضمام إلى النقابة التي يختارها.
- حق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية.
- منح الأسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة.
- توفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده.
- اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين، بدون أى تمييز.
- حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية.
- حق كل فرد في التربية والتعليم.
- كفالة إلزامية ومجانبة التعليم الإبتدائي.



- حق كل فرد في :

- * أن يشارك في الحياة الثقافية
- * بأن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته.
- * أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أى أثر عملي أو فني أو أدبي من صنعه.

- الحقوق المدنية والسياسية تتضمن :

- الحق في تقرير المصير.
- مبدأ عدم التمييز.
- الحق في المساواة بين النساء والرجال
- عدم إهدار أو العصف بحقوق الإنسان في أوقات الطوارئ.
- عدم القيام بأي نشاط أو عمل يستهدف القضاء على أي من حقوق الإنسان أو تقيده بدرجة أكبر من المنصوص عليه في العهدين الدوليين.
- احترام الحق في الحياة.
- الحماية من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية.
- حظر فرض العمل على أي فرد بالقوة أو الجبر.
- الحق في الأمان الشخصي، وعدم جواز القبض أو الاعتقال التعسفي.
- معاملة الأشخاص المحرومون من حرياتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان.
- عدم سجن أي إنسان على أساس عدم قدرته على الوفاء بالتزام تعاقدي.
- حرية التنقل.
- الاعتراف لكل فرد بالجنسية وبالشخصية القانونية.
- الحق في المساواة أمام القضاء وفي المحكمة العادلة المنصفة.
- احترام حرمة الحياة الخاصة.
- الحق في حرية الفكر والضمير والمعتقد.
- الحق في حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات، مما يستلزم أن يكون الحق في الوصول للمعلومات حق دستوري.
- حظر الدعاية للحرب، أو الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.
- حرية التجمع السلمي.
- الحق في تكوين الجمعيات الخاصة والسياسية السلمية.
- حماية حقوق الأسر.
- حق الطفل في إجراءات الحماية.
- حق المشاركة في الحياة العامة وإدارة شؤون البلاد.
- الحق في المساواة أمام القانون.
- حق الأقليات العنصرية أو الدينية أو اللغوية في التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم واستعمال لغتهم.



الوثائق والمبادرات المقدمة :

- وثيقة النساء والدستور - مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية - أكت.
- وثيقة وضع الطفل في الدستور - الإئتلاف المصري لحقوق الطفل.
- حريات التعبير والدستور الجديد - مؤسسة حرية الفكر والتعبير.
- المساواة في الحقوق والحريات - الإتحاد النوعي لنساء مصر - رابطة المرأة العربية.
- مشروع وثيقة حقوق النساء الدستورية - مؤسسة المرأة الجديد.
- وثيقة تحالف المنظمات النسوية.
- المشاركة الشعبية في إعداد دستور جمهورية مصر العربية 2012 - الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.
- مبادئ دستورية عامة (الحق في الصحة) - المبادرة الشخصية.
- العمال والفلاحون يكتبون الدستور وثيقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد المصري للنقابات المستقلة واتحاد الفلاحين.

هذا وقد قرر المشاركون في أعمال ذلك المؤتمر ما يلي:

أولاً: رغم تحفظنا علي الطريقة التي تم بها تشكيل الجمعية التأسيسية الحالية والمسئولة عن إعداد أول دستور لجمهورية مصر العربية بعد ثورة 25 يناير المجيدة، إلا أننا ومن موقع المسؤولية التاريخية قررنا التعامل معها إلى أن يفصل القضاء في وضعها سواء بالإلغاء أو الإبقاء عليها.

ثانياً: الإعلان عن تشكيل لجنة شعبية موسعة تقوم بأعمال السكرتارية الإدارية لها الجهات الأساسية المنظمة للقاء اليوم وهم: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعضويتها مفتوحة لكافة الفاعليات المدنية والسياسية المشاركة في تفعيل المشاركة الشعبية في إعداد الدستور.

ثالثاً: اقترح بأن تتولى اللجنة الشعبية المهام التالية:

- تجميع كافة الجهود الشعبية المبذولة حتى الآن في مجال المشاركة الشعبية في إعداد الدستور ووضعها بين يدي الجمعية التأسيسية الحالية ومطالبتها بأخذها في الاعتبار وهي في مرحلة إعداد مواد الدستور المختلفة.
- وضع خطة عمل لتفعيل وتنفيذ المشاركة الشعبية الواسعة من الآن وحتى إجراء الاستفتاء الشعبي على الدستور؛ أولاً للتفاعل الإيجابي مع عملية الإعداد التي تقوم بتنفيذها الجمعية التأسيسية، وثانياً للتأثير في عملية الاستفتاء الشعبي نفسها وذلك في ضوء تقييمنا لطبيعة الدستور الذي ستقدمه الجمعية للاستفتاء.
- تشكيل لجنة فنية من عدد من الشخصيات الوطنية المصرية تعكف على دراسة ومناقشة كافة الجهود الشعبية وتحويلها إلى مشروع دستور شعبي يعبر بحق عن طموحات وآمال الشعب المصري التي يريد أن يراها متحققة في دستوره الجديد.
- تشكيل عدد من اللجان الشعبية الدائمة، مهمتها متابعة ومراقبة أداء الحكومة فيما يتعلق بحماية الحقوق الدستورية للمواطنين (تشكيل لجنة وطنية دائمة لمراقبة إعمال الحقوق والحريات ومراقبة الالتزام بالحقوق الدستورية).

القاهرة في 9 سبتمبر 2012



انتفاضة جديدة لمعلمي مصر تطالب بإصلاح أحوال المعلم والتعليم

مؤتمر عمال مصر الديمقراطي ودار الخدمات النقابية والعمالية..

بدأ صباح يوم الاثنين 10 سبتمبر 2012 الآلاف من معلمي مصر من كافة أنحاء الجمهورية اعتصامهم المفتوح أمام مقر مجلس الوزراء، وذلك لرفض قرار الرئيس محمد مرسى الذى صدر مساء أمس وقبل اعتصامهم بساعات قليلة بإقرار كادر للمعلمين بنسبة 100%، مؤكداً أن القرار ليس إلا مسكن لن يثمن ولن يغنى من جوع، والهدف منه هو إجهاد اعتصامهم وإضرابهم عن العمل الذى أعلنوه أول أيام العام الدراسى.. مطالبين بضرورة إقرار حد أدنى للأجور لا يقل عن 3000 جنيه للمعلم، وتثبيت المعلمين المؤقتين، وإعادة التكليف لخريجى كلية التربية، وإعادة الاهتمام بسياسات التعليم المنحازة للأغنياء على حساب الفقراء.

جاء اعتصام المعلمين بدعوة من كافة الحركات والنقابات والروابط المستقلة والتي تم تشكيلها عقب ثورة يناير مؤكداً أن النقابة المهنية للمعلمين والتي سيطر عليها تيار سياسى بعينه لا تمثل معلمى مصر، وأن حركات المعلمين المستقلة هى التنظيمات الجماهيرية التى تعيش وسط المعلمين وتشعر بمحورهم ومشاكلهم.

عبد الناصر اسماعيل رئيس اتحاد معلمى مصر المستقل يقول: إن انتفاضة المعلمين لن يستطيع احد أن يتهمها بأنها انتفاضة فئوية كما اعتاد المسئولون أن يقولوا فى الآونة الأخيرة - على الرغم من احترامنا الشديد لكافة التحركات التى يصفونها بالفئوية - إلا أن انتفاضة المعلمين هى لتحقيق مطالب الثورة المصرية فى إقرار العدالة الاجتماعية، فمطلبنا بوضع حد ادنى لأجر المعلم لا يقل عن 3000 جنيه سيرفع عن كاهل الأسر المصرية أكثر من 17 مليار جنيه تتحملها الأسرة المصرية فاتورة الدروس الخصوصية، فقد آن الأوان أن تدفع الحكومة المصرية أجور المعلمين بدلا من أن يقوم المواطن الذى يعانى الأمرين من دفع هذه الأجور بشكل غير مباشر فى صورة الدروس الخصوصية.

إن مؤتمر عمال مصر الديمقراطي ودار الخدمات النقابية والعمالية إذ يعلنان تضامنهم الكامل مع مطالب المعلمين المشروعة، يذكران المسئولين بما وعدوا به عقب قيام الثورة بأن الخطوة الأولى هى إصلاح التعليم بما يضمن التقدم فى كافة نواحي الحياة، وأن إصلاح التعليم لن يأتى إلا بإصلاح أحوال المعلم قاطرة النهضة فى أى بلد ديمقراطى يسعى للتقدم إلى الأمام.. داعين المسئولين إلى سرعة الجلوس مع ممثلى المعلمين الحقيقيين من الروابط والحركات والنقابات المستقلة لوضع تصور مجدول زمنيا لتحقيق مطالب المعلمين.. كما يدعون كافة جموع الشعب المصرى للتضامن مع مطالب المعلمين التى لا تخص فئة المعلمين وحدهم، بل سينعكس أثرها على أحوال كافة فئات الشعب المصرى، وخاصة الأسرة المصرية التى تدفع المليارات سنويا للدروس الخصوصية نتيجة سوء أحوال التعليم فى مصر!!

اتحاد المعلمين المصريين

ثورة المعلمين ثورة لمصر



مرة أخرى بعد عام يعاود المعلمون ثورتهم من أجل المطالبة بحل شامل وجذري لقضية أجورهم التي تددت وأصبحت في ذيل الأجور في مصر بل وفي منطقة الشرق الاوسط كلها ومقارنة بالدول التي تتماثل معنا في المستوى الاقتصادي، وهو الأمر الذي لا يتفق مع الحديث عن نهضة شاملة لمصر ولا يتفق مع أحد أهم شعارات الثورة وهو العدالة الاجتماعية.

فشعار العدالة الاجتماعية هو أحد أحلام الشعب المصرى عندما خرج يوم 25 يناي، والعدالة تتحقق عندما تقوم الدولة بمسئوليتها وتلتزم بواجبها تجاه مواطنيها وهو توفير أجر عادل لهم ، لا ان تنهرب الدولة من واجبها وتنسحب وتترك المجتمع يقوم بدفع فاتورة الأجور . وعلى مدى عام قام المعلمون بطرق كل الابواب ومحاطبة جميع المسؤولين والصبر على اوضاعهم المتردية حتى يأتي رئيس منتخب وحكومة مستقرة، وعندما تحقق هذا طالبنا مقابلة رئيس الحكومة ووزير المالية بحضور وزير التعليم لوضع حل نهائي لمشكلة أجر المعلم في مصر ، لكن لا احد يجيب استمراراً لسياسة الصمم التي اتبعها الحزب المنحل، وتجاهل اصحاب المصلحة الحقيقية ، وأثناء هذا تعرض المعلمون إلى حملات تشويه من أطراف كثيرة يعوا جيداً أن مطالب المعلمين هي راس الحرية التي ستضرب السياسات الظالمة التي ساهمت في افقار الشعب المصرى وخروجه من معادلة التقدم والتطور ، لذا نجد مثل هؤلاء شرسون في مهاجمة أى تحرك للمعلمين ووصفه بصفات تنتمى إلى العصر البائد وعقلية الماضى وتحاول ان تظهر المعلمين بأنهم قلة لها مطالب شخصية وفتوية.

أن مطلبنا في أجر عادل وإنساني للمعلم المصرى هو الحل الذى يلزم كل طرف في مصر للقيام بواجبه ، يلزم الدولة بالقيام بدورها الحقيقي وهو توفير أجر عادل لموظفيها من المعلمين ، ويلزم المعلم بالقيام بدوره المنوط به في تحقيق نقلة نوعية للتعليم والخروج من سوق الدروس الخصوصية والعودة بكامل طاقته للعمل داخل المدرسة لا خارجها . ويلزم المجتمع المصرى بدوره في الدفاع عن حق أبنائه في تلقي تعليم جيد ومراقبة وصول هذا الحق لأصحابه وضمان استمراره بجودة عالية .

أن مطالب المعلمين المشروعة تحقق العدالة للجميع ، وتدفع بوطننا إلى الامام، ولذا سيستمر نضال المعلمين و لن يتنازلوا أو يتراجعوا عن حقهم في الحياة بكرامة ولن يتنازلوا عن مطالبة الدولة بأن تقف أما مسؤولياتها ولا تنهرب منها .

ويناشد المعلمون كل إعلام صادق وقلم مخلص وموقف شجاع أن يساند ثورة المعلمين الثانية التي ستكون ثورة من اجل الشعب المصرى لتحقيق آماله في الوقوف في مصاف الدول المتقدمة ولن يكون هذا إلا من خلال التعليم.

وستكون البداية بتحقيق مطلبنا هو:

1- أجر عادل يحفظ كرامة المعلم المصرى لا يقل عن 3000 جنيه عند بداية التعيين مع تجريم كافة أشكال والوان وأنواع الدروس الخصوصية تجريم شامل.

2- رفع الأجر الاساسى ليكون 80% من قيمة الأجر الاجمالى .

3- الخروج للمعاش على اخر أجر تقاضاه المعلم .

4- تثبيت جميع المتعاقدين.

عاش نضال المعلمين المصريين

اتحاد المعلمين المصريين

تحريرا في 2012/9/10م

الإسائة إلى رسول الإسلام ، والفتنة الوليدة



خرجت دعوات بالإحتشاد أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة إعتراضاً على الفيلم الذى نشر مؤخراً يسيء إلى رسول الإسلام الكريم محمد بن عبدالله ، وكان من الداعين إلى التظاهر كلاً من المتحدث الرسمى بإسم حزب النور السلفى /نادر بكار ، والداعية الإسلامى / خالد عبدالله وآخرون بدت التظاهرات فى أولها سلمية ، وتساعدت الأحداث وتواترت فبدأت بإنزال العلم الأمريكى من أعلى السفارة ، وإبداله بعلم تنظيم القاعدة ، ومن ثم بدأت الأحداث تتصاعد حتى وصل الأمر إلى مصادمات بين قوات الأمن والمتظاهرين ، حتى قامت قوات الأمن فجر يوم الخميس الموافق 13 سبتمبر 2012 بمداهمة ميدان التحرير وملاحقة المتظاهرين والقبض على 33 شخص وإحالتهم إلى النيابة ، ومع إستمرار الدعوات بالتظاهر والإحتشاد أمام السفارة الأمريكية من قبل العديد من الفصائل الدينية الوسطية منها والمتشددة حتى تجددت الإشتباكات مره أخرى فى محيط السفارة وفرضت قوات الأمن طوقاً أمنياً حول السفارة وقامت بمواجهة المتظاهرين والإشتباك معهم مما أسفر عن وقوع خسائر بعدد من سيارات الشرطة والمعدات ، وإصابه عدد من أفراد وضباط الشرطة ، بالإضافة إلى مقتل شخصين من المتظاهرين وإصابه العشرات منهم ، وفى طليعه فجر يوم السبت 15 سبتمبر 2012 إقتحمت قوات الأمن ميدان التحرير ولاحقت المتظاهرين وقامت بإلقاء القبض على حوالى 220 شخص .

أسرة مسيحية تدفع ثمن ممارسة أحد أفرادها لحرية التعبير

استنكرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير قرار النيابة العامة حبس المواطن ألبير صابر عياد على ذمة التحقيق بتهمة ازدراء الأديان بسبب قيامه بتسجيل فيديو ينتقد فيه بعض التعاليم الدينية لعدد من الأديان.

تعود وقائع حبس ألبير عياد إلى مساء الخميس الماضي عندما تجمهر عدد من المواطنين أمام مسكنه بحي المرج بشرق القاهرة ورددوا هتافات تحرض على قتله بدعوى قيامه بازدراء الأديان عبر عدد من الحسابات الخاصة به على مواقع التواصل الاجتماعي ، وهو ما دفع والدته إلى الاتصال بالشرطة طلباً للحماية وخوفاً من اقتحام هؤلاء المواطنين لمنزلهم وإلحاق الأذى بهم، إلا أنها فوجئت حسب قولها، بالشرطة تأتي لتقوم بالقبض على ابنها ألبير عياد وتصطحبه إلى قسم شرطة المرج بعد ضبط الحاسب الآلى الخاص به وعدد من الأقراص المدججة.

داخل قسم شرطة المرج قام أحد الضباط العاملين بالقسم بتحريض عدد من المحبوسين على الاعتداء بالضرب على ألبير عياد، وهو ما ترتب عليه قيام أحدهم بإحداث جرح قطعي فى رقبته بواسطة شفرة حادة، وهو ما تم إثباته أثناء تحقيق النيابة العامة معه.

لم يتوقف الأمر عند مجرد الاعتداء على ألبير عياد فقط، بل تخطى ذلك إلى قيام عدد من سكان الحي صباح يوم الجمعة بإجبار والدته على ترك منزلها بعد تهديدها بالقتل وبحرق منزلها.

وترى مؤسسة حرية الفكر والتعبير أن إجراء تحقيق جنائي مع أحد المواطنين وحبسه وإجبار ذويه على ترك منزلهم بسبب قيامه بالتعبير عن رأيه هو مؤشر على موقف الدولة المعادي لحرية التعبير خاصة فيما يتعلق بالجماعات المستضعفة مثل الأقباط.



كما تؤكد المؤسسة أن تجاهل التحريض الذي مارسه بعض القنوات الدينية ضد الأقباط خلال الأيام الأخيرة مع اندلاع أزمة الفيلم الأمريكي الذي ينتقد الدين الإسلامي، وفي ذات الوقت حبس مواطن ينتمي لأسرة مسيحية بسبب تعبيره عن رأيه ينطوي على درجة كبيرة من إهدار العدالة وإساءة استخدام للسلطة ضد الأقليات الدينية.

أيضاً ترى المؤسسة أن التعبير عن الرأي حتى وإن كان هذا الرأي غير مألوف للمجتمع لا ينبغي أن يؤدي بصاحبه إلى السجن أو إلى تشريد أسرته كما هو الحال بالنسبة لأسرة ألبير عياد، فتلك سمات دولة الاستبداد التي يجب أن تنتهي فوراً لتقوم مقامها دولة القانون التي تحمي حقوق الإنسان وتحاسب من ينتهكها.

أخيراً فإن المؤسسة تحمّل أجهزة الدولة المعنية مسئولية حماية ألبير عياد وأسرته من أي أذى قد يلحق بهم بسبب التحريض الذي يمارسه بعض الأفراد ضدهم على خلفية تلك الوقائع كما تطالب بإطلاق سراحه فوراً، مع ضرورة إلغاء النصوص العقابية التي تجرم انتقاد الأديان.

الوسائل الإعلامية التي تم رصدتها وإستخلاص البيانات والمعلومات عنها

أولاً وسائل الإعلام المقرؤه :

- جريدة الأهرام
- جريدة الشروق
- جريدة المصرى اليوم
- جريدة الوطن



- جريدة الحرية والعدالة

- جريدة التحرير

ثانياً الجهات والهيئات المنية المستقلة :

- مؤسسة حرية الفكر والتعبير

- مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان

- اتحاد المعلمين المصريين

- دار الخدمات النقابية والعمالية

ثالثاً وسائل التواصل الإجتماعى والمواقع الرسمية :

* الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة

* الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء

* الموقع الرسمي لوزارة الداخلية

* موقع صدى البلد

* جريدة البديل الإلكترونية - بالإضافة إلى عدد من الصفحات النسوية والحركات الشبابية